أثر العائدات النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2000-2015)

د. عبد القادر قطاف
المركز الجامعي آفلو

الملخص

يعتبر النفط أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، وهو من أسباب نهضة الدول المتقدمة وسيظل كذلك لعقود طويلة مقبلة، تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار وهذا ما ينعكس على أسعار النفط التي تتعرض إلى تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، فعائدات النفط متقلبة للغاية باعتبارها مرتبطة بأسعار البترول،مع ذلك فالمحروقات في الوطن العربي من الموارد التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد، وستظل مرتبطة بهذا القطاع بشكل كبير.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط ; المتغيرات الإقتصادية الكلية ; العائدات النفطية .

Abstract:

Oil is one of the most important sources of energy in the world, one of the reasons for the rise of developed countries and which will remain for the decades to come. The oil market is characterized by instability, and which is reflected by oil prices. As it is exposed to sharp fluctuations especially and relatively during close periods. However, hydrocarbons in the Arab world are one of the most important resources in the economy and will continue to be linked to this sector.

Key words: Oil prices, Macroeconomic variables, Oil revenues

مقدمة :

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وبذلك يحتل مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، كما أن أهميته تتجلى من خلال ارتباطه بالنمو الاقتصادي وتضاعف إنتاجه واستهلاكه ولا يزال دوره يتزايد في مجالات متعددة فالسلعة النفطية تتميز عن غيرها من السلع بخصائص أكسبتها أهمية كبيرة أدت إلى أن تكون أسعار هذه السلعة متميزة هي الأخرى عن أسعار السلع الأخرى، و باعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا وأن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد أو ازدهار سيوثر على الاقتصاديات التي تعتمد على النفط بدرجة أساسية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكال الرئيسي التالي :

كيف يمكن أن تؤثر تقلبات العائـــدات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للمربع السحري لكالدور في الدول العربية المصدرة للنفط ؟

❖ التساؤلات الفرعية: تنبثق عن التساؤل الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية حول:

- ما هي أهم العوامل المؤثرة على تطورات إنتاج وأسعار النفط خلال الفترة الدراسة ؟
- ما مدى تأثر التوازنات الداخلية والخارجية في حالة ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ؟
- ما هو الأثار المباشرة لتباين الايرادات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط ؟

❖ فرضيات الدراسة للإجابة عن الأسئلة الفرعية ومعالجة التساؤل الرئيسي يمكن تبني الفرضيات الآتية:

الفرضية 01: السبب الرئيسي وراء تأرجح أسعار النفط والذي غالبا ما يكون شديدا هو تغيرات العرض والطلب.

الفرضية 02: يرتبط اقتصاد دول العربية ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط العالمية بحيث تنعكس مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية إيجابا أو سلبا.

❖ أهمية الدراسة يمكن إيجازها فيما يلي :

- إن موضوع النفط أصبح اهتمام العديد من الباحثين على مختلف الدول خاصة الدول النفطية مع التغير السريع والمستمر في أسعار النفط؛
- عن طريق السعر النفطي يمكن بناء التوجهات والتوقعات المستقبلية خصوصا للدول التي يمثل قطاع النفط أساس هيكلها الاقتصادي؛
- كون قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد للدول العربية المصدرة له، فإن أي تغير في أسعار النفط سينعكس حتما عليه خصوصا الفترة الأخيرة مع انهيار أسعار النفط.

❖ منهج الدراسة

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المناهج المستخدمة في البحث العلمي، حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في دراسة أسعار النفط ومعادلات التسعير في الأسواق العالمية للنفط والتطرق لدور العائدات النفطية في تنمية الاقتصاد واستخدام المنهج التحليلي في فيما يتعلق بباقي أجزاء الدراسة من خلال تحليل أهم الاثار المترتبة بتأرجح أسعار النفط وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأربعة لكل منها وتحليلها وفقا لمقتضيات الدراسة (المربع السحري لكالدور)

❖ خطة الدراسة لمعالجة إشكالية الدراسة فقد تم تبني خطة العمل الآتية:

- المحور الأول : أسعار النفط ومعادلات التسعير في الأسواق العالمية للنفط ؛
- المحور الثاني : العائدات النفطية ودورها في الحياة الإقتصادية؛
- المحور الثالث: المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية ؛
- المحور الرابع : الاثار الايجابية والسلبية للوفورات النقدية النفطية .

المحور الأول : أسعار النفط ومعادلات التسعير في الأسواق العالمية للنفط

مع تزايد أهمية النفط الحيوية على المستوى العالمي، أصبحت أسعار النفط تشكل أحد المواضيع المتميزة في الكثير من المؤتمرات والمؤلفات ووسائل الإعلام، فالتغيرات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط توحي بعدم الاستقرار في سوق النفط والذي تتحكم فيه العديد من العوامل، ويظهر ذلك من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة وعدم الاستقرار والتذبذبات الشديدة .

1. سعر النفط مفهومه، أنواعه ومعادلة التسعير:

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية، ومنه فإن موضوع تسعير النفط أصبح من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، ومن خلال هذا العنصر سنتناول مفهوم سعر النفط، أنواعه وتسعير النفط.

1.1 : مفهوم سعر النفط: السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، وعليه فسعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود (1) وسعر النفط هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام

المقاس بالدولار الأمريكي، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار(2)

2.1 :أنواع أسعار النفط: تتمثل أنواع أسعار النفط فيما يلي:

- السعر المعلن: أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة (Standrd Oil of New Jersey Company) الأمريكية 1880، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عملية نقل وتكرير النفط الخام منذ 1973، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير، والأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط بل إن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع والضريبة بموجبها؛

- الأسعار المحققة أو الفعلية: كان دخول الشركات المستقلة في أقطار الشرق الأوسط بداية لظهور هذه الأسعار، وذلك عندما منحت هذه الشركات بعض الحسومات على الأسعار المعلنة، والهدف من ذلك منافسة شركات النفط الكبرى في سعر نفطها المعلن (3)

والسعر المحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري (4) ؛

- سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، وهذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965 (5) ؛

-سعر الكلفة الضريبية: أخذت بهذا السعر الشركات النفطية العاملة على الأرض النفطية، حيث تقوم باستخراج النفط ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة والمتمثل في الضريبة على الدخل (6) ؛

-السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة النفطية المتبادل آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية (7)،وبمعنى آخر فإن الأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء (8).

3.1 : معادلة التسعير:

إن نظام التسعير للنفط هو نظام المعادلة السعرية ،ولذا يعتبر نظام مبني على أسعار السوق والتسعير قد يرتكز على السوق الفوري للنفط المرجعي أو على مؤشر يحسب على أساس السعر المتحصل عليه من السوق المستقبلية المرتبطة بهذا النفط المرجعي (9)

تعمل معادلة التسعير على الحصول على سعر نفط معين انطلاقا من سعر نفط إشارة (مرجعي) وفق المعادلة التالية:

سعر النفط المراد تسعيره = سعر نفط الإشارة الفوري أو المستقبلي ± فروقات

وهذه الفروقات تهدف إلى ضمان التنافسية بين النفط المراد تسعيره والنفوط المشابهة البديلة الأخرى، وتتضمن هذه الفروقات فروقات النوعية وفروقات الموقع الجغرافي وبذلك تصبح المعادلة بالشكل التالي:

سعر النفط المراد تسعيره = سعر الخام المرجعي + فروقات النوعية + فروقات الموقع الجغرافي

-سعر خام القياس: يغلب اعتماد أسعار نفط برنت بالنسبة للنفط المصدر إلى أوربا، أما النفط المصدر إلى أمريكا فيعتمد الإشارة إلى سعر غرب تكساس الوسيط WTI، ويستند إلى نفوط دبي وعمان لتسعير النفوط المتجهة شرقا إلى اليابان والصين وغيرها (10)

-فروقات النوعية: تختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط ومواصفاته وتشمل فروقات النوعية على المحتوى الكبريتي ودرجة الكثافة APT، وهي تعتمد على مستوى الطلب على كل نوع من طرف مصافي التكرير و هذا راجع إلى إمكانياتها التكريرية.

- فروقات الموقع الجغرافي: يتحقق لكل قطر ما يسمى بريع الموقع الجغرافي، وهذا الفرق الحاصل ما بين أجور النقل بين أسواق الاستهلاك الأبعد عن موانئ تصدير النفط الخام والأقرب منها، حيث يتساوى سعر خامين ذوي خصائص نوعية متماثلة من حيث درجة الحموضة والكثافة في سوق معين، وبذلك يتحمل الخام والمصدر الأبعد تكاليف نقل أكبر ومعادلات التسعير قد توضع من طرف الدول المصدرة للنفط أو من طرف وكالات إعلان السعر، فالدول المصدرة قد تكون لها سياسات تسعير مختلفة حسب الوجهة، فمثلا في حالة المملكة العربية السعودية سعر النفط المصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية هو سعر CIF في نقطة التسليم ساحل الخليج، في حين يتم تسعير النفط المصدر إلى آسيا يكون على أساس سعر FOB لميناء التحميل.

المحور الثاني : العائدات النفطية ودورها في الحياة الإقتصادية

لعب النفط باعتباره سلعة إستراتيجية دور رئيسي في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر حيث تكمن أهمية النفط بالنسبة للدول المصدرة من خلال توفير لفوائض مالية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن بيان أهمية النفط في اقتصاد الدول المصدرة من خلال:

- ❖ حجم وتطور الاحتياطي والإنتاج النفطي ؛
- ❖ تطور نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات.

1. حجم وتطور الاحتياطي والإنتاج النفطي لقد كان للاستثمار في قطاع النفط في جميع مراحله وللسياسات المتبعة أثرا في زيادة حجم الاحتياطي العالمي من جهة والإنتاج من جهة أخرى .حيث قدر حجم الإنتاج العالمي سنة1973 حوالي 580 بليون برميل ، بلغت حصة دول أوبيك منها 73%.

بلغ احتياطي الدول العربية من النفط الخام التقليدي في نهاية عام 2015 حوالي 712.2 مليار برميل، أي ما يمثل نحو 55.5% من الاحتياطي العالمي البالغ 1285.4 مليار برميل وبلغ احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2015 نحو 54.5 تريليون متر مكعب، مشكلا نسبة 27.7 % من الاحتياطي العالمي .وقد بلغ إنتاج الدول العربية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي في عام 2015 نحو 27.6 مليون برميل يوميا ، استأثرت منها الدول الأعضاء في أوابك بحصة 96% من الإجمالي العربي .وفيما يتعلق بإنتاج الدول العربية من النفط الخام فقط، فقد بلغ 23.6 مليون برميل يوميا مرتفعا بنسبة 4.3% مقارنة بعام 2014 ومشكلا نحو 30.3% .

وفيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الدول العربية فقد وصل مستواه إلى 559.1 مليار متر مكعب عام 2015 وقد استحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوابك (على حوالي 527.2 مليار متر مكعب، أي ما يشكل 94.3% من إنتاج الدول العربية، وقد استأثرت الدول العربية مجتمعة بنحو 15.3% من الإنتاج العالمي البالغ 3644 مليار متر مكعب والشكل التالي يوضح نسب احتياطي النفط الخام دول أوبك إلى العالم

الشكل رقم (01) نسب احتياطي النفط الخام دول أوبك إلى العالم

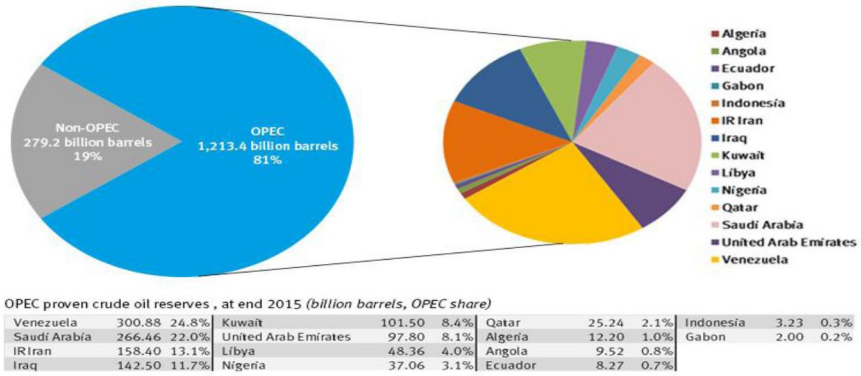

OPEC proven crude oil reserves , at end 2015 *(billion barrels, OPEC share)*

Venezuela	300.88	24.8%	Kuwait	101.50	8.4%	Qatar	25.24	2.1%	Indonesia	3.23	0.3%
Saudi Arabia	266.46	22.0%	United Arab Emirates	97.80	8.1%	Algeria	12.20	1.0%	Gabon	2.00	0.2%
IR Iran	158.40	13.1%	Libya	48.36	4.0%	Angola	9.52	0.8%			
Iraq	142.50	11.7%	Nigeria	37.06	3.1%	Ecuador	8.27	0.7%			

المصدر : النشرية الإحصائية السنوية لدول أوبك 2016

2. : تطور نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات يمكن إيجاز تطور حجم الصادرات بالقيمة والممثلة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) حجم الصادرات النفطية بالقيمة لدول أوبك(مليون دولار)

الصنف	الدولة	2010	2011	2012	2013	2014
1	الإمارات	57 900	85 900	93 613	94 495	76 447
1	البحرين	4 664	6 303	7 269	7 216	6 034
1	قطر	20 553	27 328	21 014	18 162	21 511
1	الكويت	53 029	67 688	99 735	97 632	88 005
1	ليبيا	38 764	7 391	41 705	27 659	7 821
2	الجزائر	28 089	37 289	34 662	29 807	26 976
2	السعودية	184 421	289 518	307 119	284 906	264 207
2	العراق	54 248	83 768	92 685	90 411	81 740

المصدر : من إعداد الباحث وفقا لإحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 2010-2014

الشكل رقم (02) تمثيل بياني لتطور حجم الصادرات

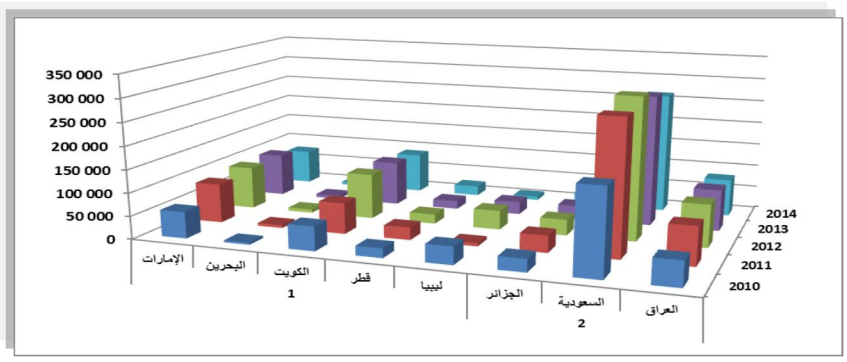

المصدر :مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

وفي الشكل الموالي الذي يوضح تطور الأسعار الفورية السنوية لسلة أوبك، للسنوات2000 -2015 مع مقارنته بتطور نسبة الايرادات النفطية إلى اجمالي الايرادات خلال الفترة2005-2015 .

الشكل رقم (03) الاسعار الفورية السنوية لسلة أوبك(دولار امريكي / برميل)

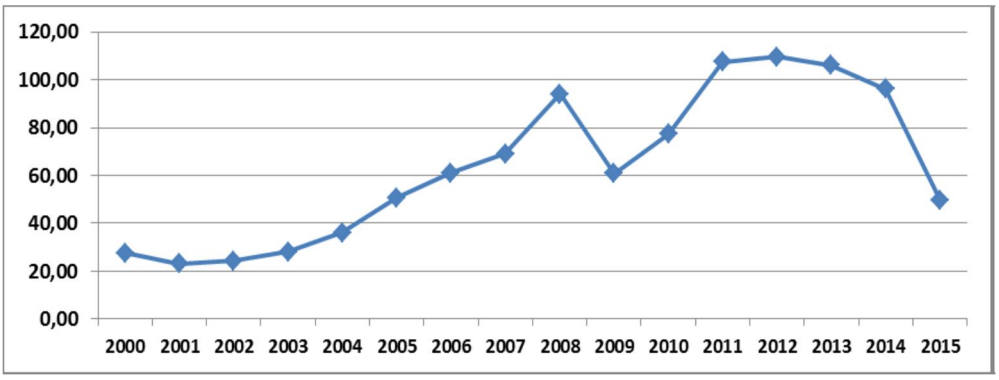

المصدر :مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات أوبك OAPEC

تميزت أسعار النفط سلة أوبك للفترة محل الدراسة بثلاث محطات، ارتفاع مستمر من سنة 2001 حتى سنة 2008 حيث ارتفع بنسبة 307% خلال هذه السنوات ثم هبوط حر حيث سجل انخفاض بنسبة 35% بين سنة 2008 و 2009 ثم سجل ارتفاعا مستمرا حتى النصف الثاني من سنة 2014 لتبدأ بوادر أزمة أسعار البترول تلوح في الأفق.

المحور الثالث : المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية

❖ النمو الإقتصادي :

يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة كما يمثل النمو الاقتصادي زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع مسايرة ذلك بتوفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية والحفاظ على الموارد غير المتجددة كالنفط والغاز من النضوب والحرص على استعمال الموارد المتجددة وحمايتها من التلوث.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي، بشكل عام، زيادة الدخل لدولة معينة.

وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو .حيث تقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها .ويعتبر التقدم التكنولوجي والزيادة في رأس المال وتحسين مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.

تشكل عوائد النفط بالنسبة الدول المصدرة للنفط المصدر الأساسي لتحويل برامج التنمية الشاملة فيها، حيث تعتمد اقتصادياتها على النفط بدرجة كبيرة، فاقتصادها نفطي في الدرجة الأولى، إذ تغذي العوائد النفطية موازين حكوماتها بقسط كبير من مواردها، وتساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (04) نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول أوابك

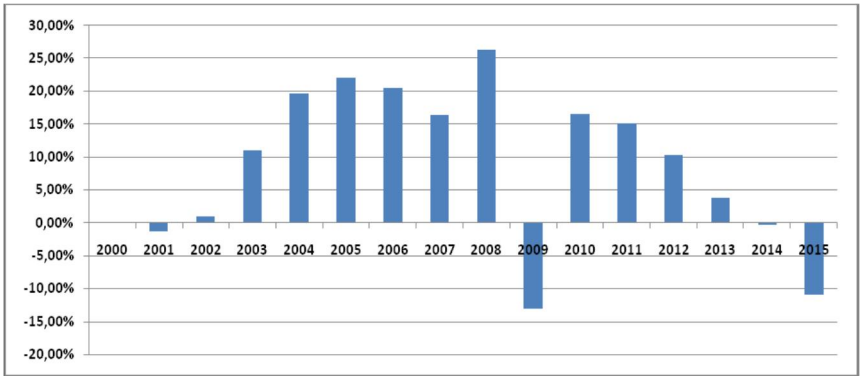

المصدر :مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

تأثر معدل النمو سلبا بسبب التطورات في الأسواق النفطية وذلك نظرا لارتفاع الأهمية النسبية للصناعات الاستخراجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث تظهر نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بوضوح، درجة التأثر بالعائدات البترولية، والأزمات الخارجية، وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها انخفاض أسعار النفط وإيرادات صادرات الطاقة في الدول المصدرة للنفط والاضطرابات السياسية والاجتماعية المستمرة في المنطقة .وتستمر المنطقة العربية بتسجيل نمو منخفض نتيجة الضغوط التي يتعرض لها عدد من الاقتصاديات العربية كمصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس والعراق، إضافة إلى تداعيات الأزمة السورية على الدول المجاورة، والتي تعيق حركة التجارة والاستثمار والسياحة وبالتالي النشاط الاقتصادي.والجدول التالي يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط.

الجدول رقم (02) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط

2015	2014	2013	2012	2011	
3.3	4.7	4.9	3.4	2.1	البحرين
3.0	2.6	0.8	6.2	6.3	الكويت
3.4	3.4	5.1	5.0	4.5	عُمان
7.1	5.9	6.1	6.2	13.9	قطر
4.2	4.1	3.8	5.8	8.6	السعودية
4.2	4.4	4.8	4.4	3.9	الإمارات العربية المتحدة
4.2	4.2	4.2	5.2	6.4	**متوسط مجلس التعاون الخليجي**
6.7	5.9	4.2	10.3	10.2	العراق
4.1	4.3	2.7	3.3	2.8	الجزائر
29.8	(7.8)	(9.4)	104.5	(62.1)	ليبيا
4.5	4.4	4.0	5.6	6.4	**متوسط النمو (باستثناء ليبيا)**

المصدر :معطيات صندوق النقد الدولي بالاعتماد على الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org.

❖ استقرار الحسابات الخارجية لميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما، بأنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة ،ويعبر التوازن عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة بحيث يكون الرصيد الكلي يساوي صفر، حيث يتكون من:

1- ميزان الحساب الجاري :يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، حيث يسجل فيه، القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والدخل والتحويلات، ورصيد هذا الحساب يعتبر ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية ، إذ يبين ما إذا كان البلد يعيش تحت أو فوق قدراته وإمكاناته، فالرصيد الموجب يعني قدرة البلد على تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما الرصيد السالب فيعني أن البلد يلجأ إلى الادخار الخارجي، وبالتالي فرصيد الحساب الجاري مؤشر مهم لقياس قدرات واحتياجات التمويل لاقتصاد البلد، وفيه:

1-1 الميزان التجاري :والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع .حيث هذا الفرق يعبر عن مكانة الدولة في التقسيم العالمي للعمل وتخصصها في التجارة الدولية، كما يعبر عن درجة تنافسية صادراتها ودرجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج.

1-2 ميزان الخدمات :يقيد هذا الحساب في جانبيه جميع الحقوق والديون لمختلف أنواع الخدمات التي تقدمها أو تستفيد منها الدولة.

1-3 حساب التحويلات من جانب واحد :وفيه يسجل مجمل التحويلات الخاص والعامة، من وإلى الخارج بدون مقابل مثل الهبات والتبرعات والاعانات وتحويلات المهاجرين ...

2- الحساب الرأسمالي والمالي :يسجل صافي الاقتراض الأجنبي والتحويلات الرأسمالية لاقتصاد ما يمثل الوضع العام لميزان المدفوعات مدى ضعف أو قوة الاقتصاد الوطني وفيه:

2-1 حساب رأس المال طويل الأجل :يسجل الحقوق والديون الناشئة عن التدفقات الرأسمالية التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة.

2-2 حسابات رأس المال قصير الأجل :تشمل الأموال القادمة أو المحدولة إلى الخارج بهدف استثمارها لفترة تقل عن سنة.

3- حساب التسويات الرسمية :يستعمل الحساب لتسجيل التحركات في الاحتياطات الدولية قصد تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (05) تطور نسبة الميزان التجاري والجاري إلى الناتج الداخلي الخام.

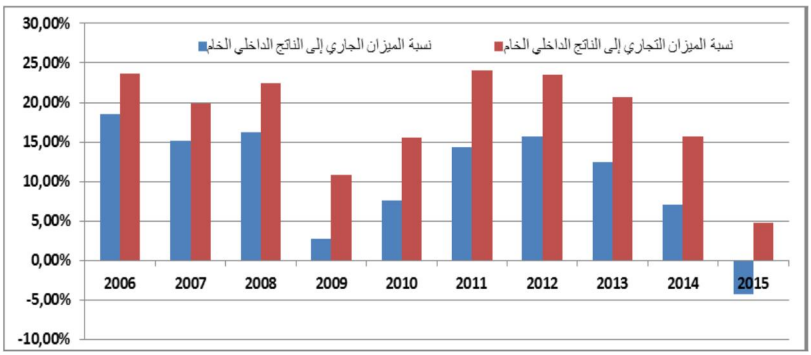

المصدر :مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 2006-2015

يبين الشكل بوضوح درجة تأثر الميزان الجاري والتجاري بتطورات أسعار النفط العالمية من خلال العلاقة الطردية القوية التي تربط نسبة الميزان الجاري والتجاري بالناتج المحلي الخام والذي تأثر بالعائدات النفطية في كل مراحل تغيرها، فقد سجلت النسبة الميزان التجاري والجاري انخفاض حاد سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط المتأثرة بالأزمة المالية، ثم عاودت النسبة الارتفاع إلى غاية سنة 2012 بوتيرة أقل ، وقد سجلت سنة 2013 بقاء النمو في البلدان المصدرة للبترول في هذه المنطقة معتبرا ولو أنّه في انخفاض مقارنة مع سنة 2012 مدعّما بسياسات ميزانية توسعية، سُجلَت أكبر معدلات النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي 3.8% في السعودية ، 4.8% في الإمارات العربية المتحدة ،6.2% في قطر و 4.9% في البحرين ثم تابعت وتيرة الانخفاض نتيجة لانخفاض العوائد البترولية المتأثرة هي كذلك بأسعار النفط العالمية.

الشكل رقم (06) نسبة الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام في البلدان العربية النفطية أقل كثافة سكانية

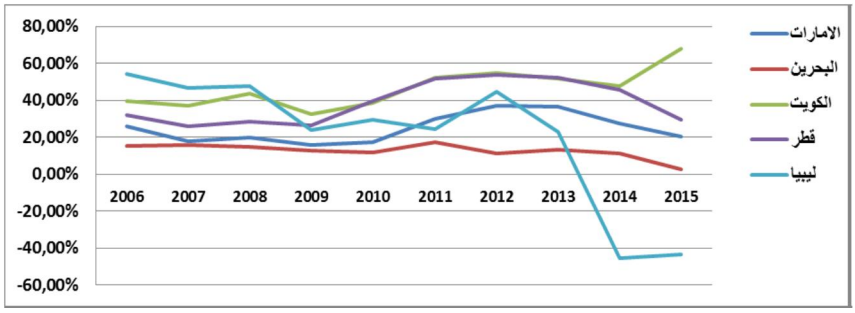

المصدر :مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 2015-2006

❖ التوظيف بمفهومه الكامل ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج، والتي من بينها العمل، وبحث موضوع التشغيل الكامل مهم لأن تعويض البطالين تعتبر تكلفة إضافية بالنسبة للمجتمع كما هي تعطيل لمورد مهم، بالإضافة أن العنصر البشري ينظر إليه باعتباره أصلا استثماريا يجب إدارته وتطوره بفعالية وكفاءة ، كما أنه يعكس رؤيا مستقبلية وبعد نظر للاحتياجات المستقبلية للموارد البشرية التي تدير عجلة الاقتصاد لأي دولة تصبو إلى النمو والتطور.

الجدول رقم (03) معدل البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن قيمة الصادرات.

الصنف	الدولة	عدد السكان (ألف نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار)	نصيب الفرد من قيمة الصادرات (دولار)	معدل البطالة %
1	الإمارات	8 178	375 230	50 344	45 883	6 156	%3.8
1	البحرين	1 380	32 241	3 069	23 363	2 224	%3.10
1	قطر	2 423	166 510	9 728	68 721	4 015	%0.40
1	الكويت	4 023	116 924	44 642	29 064	11 097	%4.10
1	ليبيا	9 115	20 655	2 501	2 266	274	%19.50
2	الجزائر	39 950	181 712	13 804	4 548	346	%11.20
2	السعودية	31 521	653 219	140 358	20 723	4 453	%5.70
2	العراق	36 936	143 413	48 924	3 883	1 325	%11.00

المصدر :من إعداد الباحث بناء على معطيات التقرير العربي الموحد 2016

نلاحظ من خلال الجدول تفاوت نسبة البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي، وكذا نصيبه من الصادرات، بين المجموعتين ذات الكثافة السكانية المحدودة والبلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والاستثناء هي ليبيا في المجموعة الأولى بحكم الأوضاع السياسية، بينما الاستثناء في المجموعة الثانية، وهي السعودية بحكم حجم صادراتها من النفط والتي تمثل أكثر من 45% من مجموع أوبك .كما أنه، وبسبب انخفاض معدل النمو وانخفاض الإنفاق الاستثماري في الموازنات العامة بالإضافة إلى انخفاض ناتج القطاع النفطي فإن هذه المعطيات قد يكون لها آثار سلبية على التشغيل.

الشكل رقم (07) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

المصدر :مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 2015-2000

متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام دليل على المستوى المعيشي، وعلى الرغم من تفاوت الدول العربية من حيث الدخل، إلاّ أنّ هذا المؤشر إجمالا يوضح التأثر الكبير بعائدات صادرات النفط، حيث تزامن ارتفاع وانخفاض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تبعا للتغير الحاصل في أسعار النفط صعودا وهبوطا وفق علاقة طردية قوية.

❖ التضخم هو الارتفاع العام في الأسعار، أو هو المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة معينة من الزمن، ويحدث التضخم عموما نتيجة اختلال التوازن بين خلق الأرصدة النقدية والتوسع في الاقتصاد. إذا ما توسع المعروض النقدي بوتيرة أسرع من الاقتصاد، ينتج عن هذا عموما ارتفاع مستويات الأسعار.

الشكل رقم (08) تطورات معدلات التضخم في الدول المصدرة للنفط أقل كثافة سكانية

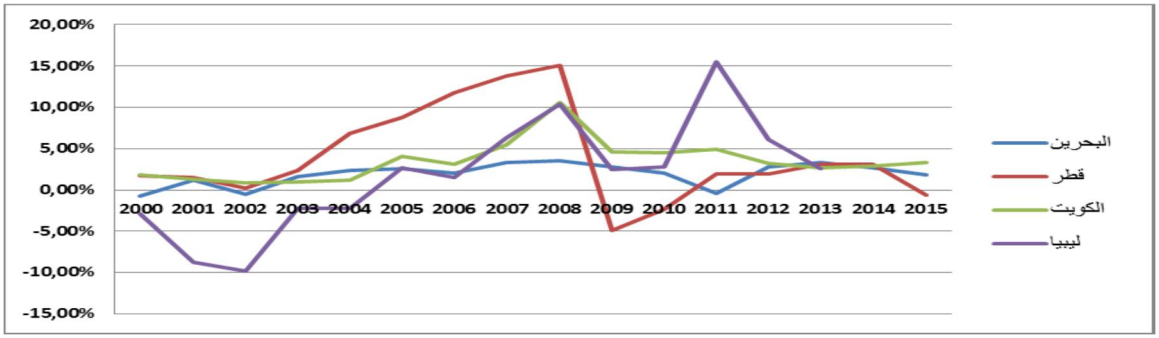

المصدر :مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 2015-2000

الشكل رقم (09) تطورات معدل التضخم في الدول النفطية الأكثر كثافة سكانية

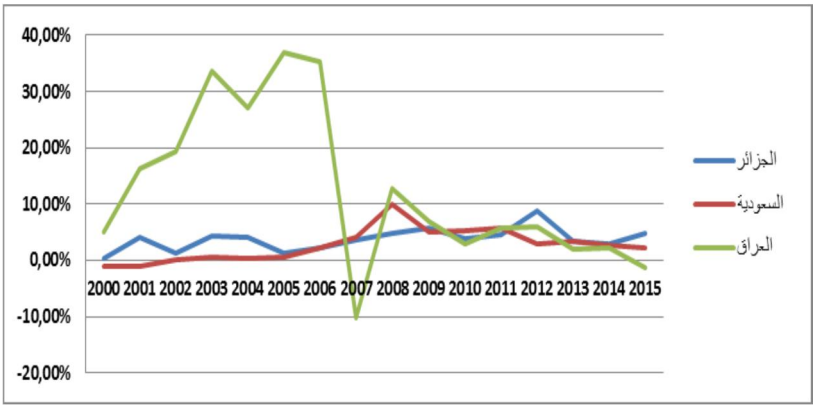

المصدر :مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 2000-2015

كما نسجل تراجع أثر التضخم المستورد في بعض الدول العربية، حيث شهدت معدلات التضخم لدى الدول العربية المصدرة للنفط، انخفاضا نظرا لتأثير الايجابي لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغذاء وارتفاع قيمة عملات بعض الدول المجموعة المرتبطة بالدولار ،ولكن في المقابل شهدت بعض البلدان العربية ضغوطا تضخمية ناتجة عن تدابير إصلاح نظم دعم السلع الأساسية، كما أدت الظروف الداخلية التي شهدها بعض الدول العربية إلى زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع مستويات الطلب، نتيجة لتلك التطورات المذكورة، شهد 2015 تراجع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة إلى نحو 6.5% مقارنة مع 8.1% مسجلة في 2014

المحور الرابع : الاثار الايجابية والسلبية للوفورات النقدية النفطية

1. : الاثار الايجابية للوفورات النقدية النفطية

لقد تمكنت الدول المصدرة للنفط من تحقيق نسبة نمو مرتفعة في معظم القطاعات الاقتصادية.

1.1: قطاع الصناعة :ويظهر ذلك من خلال تأثيره على الصناعة التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي، فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أقل من 11% في أحسن الأحوال، إلا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول الخليجية المصدرة للنفط تجعل لها أهمية كبرى، حيث توجه بشكل رئيسي للأسواق الخارجية، كما نشير إلى وجود مشاريع صناعية أخرى تعتمد على النفط كمصدر للطاقة مثل الحديد والصلب والألمنيوم والاسمنت .وبالتالي فمن الصعوبة فصل المشاريع الصناعية الأخرى في هذه الدول عن النفط لأنها تعتمد عليه كمصدر لرأس المال وللقوة الشرائية في الأسواق المحلية.

أظهرت مؤشرات تقييم مستوى تحقيق الأهداف الكمية للاستراتيجية العربية للتنمية الصناعية للأعوام(2005-2014) إلى استهداف تسريع النمو الصناعي في الأقطار العربية ليصل إلى 7% على الأقل حيث بلغ حوالي 9.2% وقد تفاوت بين نمو الصناعات الاستخراجية 8.8% والصناعات التحويلية 10.6% .

الشكل رقم (10) نسبة بعض القطاعات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)

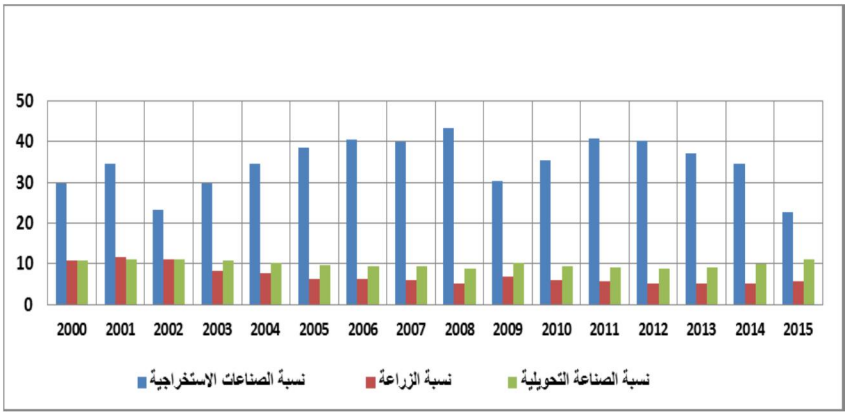

المصدر :مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات 2015-2000

أما بخصوص صناعة الغاز الطبيعي والذي يستخدم كوقود في محطات توليد الكهرباء، فقد ظهر اهتمام الدول العربية به منذ منتصف السبعينات حيث زادت نسبة مساهمته كمصدر للطاقة .أما بخصوص صناعة الأسمدة الكيماوية والتي تعتبر إحدى المدخلات الهامة للإنتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بتحسين التربة وتغذية النباتات، وقد أدى وجود مثل هذه المواد إلى اتجاه هذه الدول إلى إنشاء صناعات نهائية من الأسمدة الكيماوية مثل إنتاج الأسمدة المركبة .

2.1: قطاع الزراعة :يعتبر توجيه جزء من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة ملحة ذات أبعاد استراتيجية واضحة المعالم وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع غالبا للاستهلاك المحلي، وهنا نسجل تراجع نسبة العاملين في قطاع الزراعة إلى20.6% من العمالة العربية الكلية عام 2013 حيث تتصف العمالة الزراعية بتدني الأجور بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3.1 : قطاع التجارة والخدمات :لقد كان النفط كذلك وراء نشوء قطاع تجاري وخدمي كبير واسع تمثل في قطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وإدارة القروض الدولية والقيام بالاستثمارات الدولية، والعمليات التجارية، ومن ثمّ اكتساب خبرات في عمليات المتاجرة بالنقد الأجنبي وإدارة المحافظ المالية.

4.1 : قطاع الخدمات العامة :لقد بدأ قطاع الخدمات يلعب دورا متزايدا في اقتصاد الدول النفطية .حيث يزداد نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفع مستوى الدخل ومن ثم معدلات التنمية، فلقد اتسع دور الدولة ونطاق عملها فأصبحت تقدم خدمات التعليم والصحة وتوفير التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وقد تم إقامة نظام للضمان الاجتماعي والتامين الصحي بالإضافة إلى تقديم الكثير من الخدمات الإنتاجية (11)

5.1 : التعاون بين البلدان العربية المصدرة :من خلال الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم بذلك، حيث تجسدت في:

- الشركة العربية البحرية لنقل البترول؛
- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن(أسري)؛
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية ؛
- الشركة العربية للخدمات البترولية ؛
- معهد النفط العربي للتدريب.

2. : الاثار السلبية للوفورات النقدية على الإقتصاديات النفطية

من المظاهر السلبية والآثار غير المرغوبة التي لازمت الاقتصاديات النفطية ما يلي:

- مساهمة قطاع المحروقات في النشاط الاقتصادي تتم بصفة رئيسية من خلال توفير الموارد المالية للدولة ومن خلال قنوات ومسارات الإنفاق الحكومي فقط، لأن الروابط وعلاقات التشابك بين القطاع النفطي وبقية أجزاء الاقتصاد الوطني تعد محدودة للغاية؛

- الاستعمال غير المحسوب للموارد الناضبة حيث " ينبغي عدم الخلط بين مفهومي الدخل المتجدد، من ناحية، وبين عملية "المبادلة بين الأصول "من ناحية أخرى .فما أصطلح على اعتباره عائدات الصادرات النفطية في تلك البلدان لا يعتبر دخلا تولده عملية أو نشاط متكرر بل مجرد عملية تبادل بين نوعين من الأصول :النفط المخزون في باطن الأرض والموارد المالية السائلة (12) ؛

- تزايد دخول الأفراد والأعمال التي تتولد من خلال آثار المضاعف للإنفاق الحكومي إلى إتاحة فرص هائلة ومربحة للاستثمار في قطاعات، الإسكان والعقارات والتجارة والتوزيع،(دون قطاع الإنتاج الحقيقي" الصناعة والفلاحة)"؛

- زيادة حجم ومستويات الاستهلاك الفردي الجاري أخذت تتعاظم، بحيث أخذت أنماط الحياة لدى المستهلكين في الدول النفطية تعتمد بصورة مكثفة على استيراد السلع والخدمات من الخارج؛

- الارتفاع الهائل وغير المتوقع في عائدات النفط، أصاب الدول النفطية بنوع من عدم التمييز، مؤديا إلى تبنى نمط من التفضيل الزمني ينحاز بشدة لصالح الحاضر والاستهلاك الجاري على حساب الادخار والاستثمار؛

- هناك عدد من القنوات والآليات المحددة التي يجرى من خلالها إعادة توزيع " الريع النفطي " لصالح الصفوة التجارية والعقارية؛

- إن زيادة مساهمة القطاع النفطي في نمو الدخل الوطني أدى إلى تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول النفطية، وقد أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولنديThe Dutch Disease .*؛

- التبعية المالية :فوائض الإرادات النفطية غير المستوعبة في الاقتصادات العربية جلها موضوعة في المصارف الأجنبية، وهي معرضة للتآكل بسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف، إضافة إلى إمكانية استعمالها كسلاح ضد مصالحاها واستغلالها في الضغط عليها مثل أموال العراق وليبيا؛

- التبعية الغذائية :انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج الوطني وازدادت التبعية الغذائية للدول الغربية؛

- التبعية التجارية :فقد أزداد التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية ولكن لصالح الدول المتقدمة؛

التبعية التكنولوجية :فقد تم نقل التكنولوجيا على نحو غير منظم ودون إعداد لليد العاملة المحلية، وبذلك فإن معظم المصانع تم شراؤها مع مفاتيحها وقطع الغيار والمشرفين الفنيين. (13)

الخاتمة

يتبين لنا مدى الأهمية الاستراتيجية للنفط في النمو الاقتصادي و ارتباطه به على المستوى العالمي والمحلي، كما أن الصناعة النفطية تتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها تحظى بمكانة مهمة ضمن مصادر الطاقة البديلة، والتذبذبات في أسعار هذه المادة الخام من ارتفاع وانخفاض تؤثر إيجابا أو سلبا على اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة، وتتحدد هذه الأسعار بعدة عوامل أهمها عاملي العرض والطلب في الأسواق العالمية للنفط بحيث تنقسم هذه الأسواق إلى

أسواق فورية وأسواق آجلة، يتم التعامل فيها وفقا لميكانيزمات العرض والطلب وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين وعوامل أخرى من بينها المنظمات الدولية كالأوبك، فاعتماد اقتصاديات بعض الدول على مواردها الطبيعية بصفة شبه تامة وتميزها بخصائص تختلف عن اقتصاديات الدول الأخرى، جعلها اقتصاديات ريعية وبالتالي فإن هذه الدول حتما تواجه صعوبات في تحقيق عملية التنمية وفي حدوث تحولات اجتماعية واقتصادية للدول من خلال الزيادة في الإنفاق العام للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن تلخيص النتائج التالية:

- يتميز النفط بخصائص أكسبته مكانة متميزة على المستوى العالمي والمحلي، ويعتبر سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة، وهو مهدد بالنضوب.

- تتحدد أسعار النفط بعاملي الطلب والعرض العالميين والتي تتغير تبعا لتقلب السوق النفطية، إلا أن هناك عوامل أخرى لها دور في تحديد أسعار النفط كالعوامل الجيوسياسية، العوامل المناخية، الكوارث الطبيعية، الأزمات النفطية.

- يرتبط إقتصاد الدول العربية بقطاع النفط في معظمها ، وتشكل العوائد النفطية فيه المصدر الأساسي للدخل مع تراجع القطاعات الأخرى التي تساهم بنسبة ضئيلة، كما أن زيادة الإنفاق المتزايد يؤدي إلى تفاقم أثر المرض الهولندي فيها ؛

- يساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسين بعض المؤشرات الداخلية الكلية كالبطالة ونمو الناتج المحلي على المدى الطويل، بحيث زيادة الإيرادات تشكل مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية، تؤدي إلى زيادة النفقات والتي توجه إلى الإنفاق الاستثماري وبالتالي التقليص من معدلات البطالة، كما يكون له أثر سلبي من خلال زيادة الإنفاق غير الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم بزيادة الطلب المحلي على الواردات التي ترتفع تكاليفها في الدول الصناعية بارتفاع أسعار النفط؛

- إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية من الإيرادات المتأتية من الصادرات ، وبالتالي يؤثر إيجابا على بعض المؤشرات زيادة احتياطي الصرف، تراجع معدلات المديونية وزيادة رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما أن هناك تأثير سلبي على مؤشرات أخرى كسعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات؛

المقترحات

من خلال تناول مختلف جوانب المتعلقة بأثر العائدات النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية وكذا دراسة الحالة على الدول العربية المصدرة للنفط، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج تشمل:

-على الاقتصاديات العربية الريعية تنويع مصادر دخلها، وخاصة التي تعتمد على مورد واحد هو النفط لأنه مورد ناضب وأسعاره تعرف تقلبات في السوق النفطية، والتحول من اقتصاد ريعي إلى تنويع الاقتصاد؛

- يجب إدراك أن أسعار النفط سواء كانت مرتفعة جدا أو منخفضة جدا لا تخدم أي من الدول المستهلكة كانت أم المنتجة، فانخفاضها يحد من الاستثمارات في هذا المجال وارتفاعها يخلق عدم التوازن في جميع أنحاء العالم؛

- يتطلب تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس الدولار فقط من الدول المنتجة وخاصة الأوبك لتفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى،

- العمل على التصدي للصدمات الخارجية والمتعلقة باستمرار انخفاض أسعار النفط التي تحدث اختلالات في التوازنات الكلية، ما دامو معتمدين على النفط كمصدر وحيد للدخل وهذا ما أثبته الانهيار في أسعار النفط خاصة في الفترة الأخيرة واستزاف احتياطي الصرف الأجنبي

الهوامش و المراجع

([1]) - ميهوب مسعود، "دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري(الفترة الممتدة بين1986-2010)"، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص80.

([2])- مولاي مصطفى سارة، "العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية"، مداخلة في الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أيام7- 8 أكتوبر2015، ص4.

([3])- نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الجماهيرية العربية الليبية: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2000، ص ص.18- 19.

([4]) - مراد علة، "تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة: (2000- 2014)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر: جامعة الوادي، المجلد 3، العدد 9، 2016، ص.199.

([5]) - قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2009، ص63.

([6]) - بنين بغداد،" نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر دراسة حالة (صحاري بلاند) 2006 - 2009"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص21.

([7]) - مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص.200.

([8])- نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص.24.

([9]) - مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص.200.

([10])- جامع عبد الله، "أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2010 على الاقتصاديات النفطية – دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2012، ص.64.

([11]) - علي حامد عبدالله الملا، " النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة "، (ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة) ،من الموقع الإلكتروني التالي : *www.mdps.gov.qa/ar/.../Oil_revenue_impact_sustainable_dev.ppt*

([12]) - سياسات الاقتصاد الكلى والنمو فى المنطقة العربية ، المتاح على الموقع التالي : http: / / www.un.org

* - مصطلح المرض الهولندي ظهر في مجلة "الاكونوميست" البريطانية في مقال نشر في 1977/11/26 في تلك الفترة تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في مناطق بحر الشمال التابعة لهولندا، هذه الاكتشافات الغربية أدت إلى ارتفاع معدلات مفاجئة في الدخل مما أعاق قطاع الصناعات التحويلية ،لمزيد من التفاصيل أنظر :

-Ghislain Nzinzi, "MALADIE HOLLANDAISE UN PROBLEME D'AGUSTEMENT: CAS DU CONGO", institut de recherche et d'enseignement sur la paix- Thinking Africa , note d'analyse politique, nap n°8, juillet 2013, p1.

([13])- طيبي حمزة،" الثورة النفطية في الدول العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة العلـــــــوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المسيلة، الجزائر، عدد 2014/11 ، ص 146 .